من الكائن بالقوة إلى الكائن بالفعل في نظريّة النّحو العربيّ
التسمية أنموذجاً

حسن خميس الملخ*

ملخص

لم يعد من غير المألوف في العصر الحديث أنْ يحمل بعض العرب أسماء عربيّة هي في أصلها حروف أو جمل اسميّة أو فعليّة، وهذه الظاهرة وإن كانت جديدة نسبيا إلا أنّها ممّا توقعه نحاة العربيّة قديما؛ إذ كان بحث النحاة لأشكال محتملة من الاسم العلَم توقّعاً علميّا منهجيّا بما يمكن أن يطرأ على الاسم العلَم من تغيّرات في المستقبل؛ لأنّ في تسمية الأعلام حريّة للمسمّي سعى النحاة إلى احتوائها في قواعد الممنوع من الصرف والحكاية، متّخذين من القياس على النظير الصحيح أو المتوهّم أداة منهجيّة في استباق الوصول إلى حكم نحويّ لشكل من أشكال العلَم، يَعِدُ منهج البحث العلميّ النحويّ بإمكانية تحقّقه في المستقبل، وهذا التنبؤ لم يكن بعيدا عن التحقّق؛ إذ أصبحت بعض أشكاله حقيقة واقعة في عصرنا، سبقنا نحاة العربيّة إلى توقّعها وبحث أحكامها.

المقدمـــــة

وراء قوانين النّحو العربيّ وقواعده التطبيقيّة نظريّةٌ توجيهيّة تفسيريّة، يبني على معرفتها النحاةُ تحليلاتهم النحويّة، ويتّخذونَ منها مُرتكزاً منهجيّاً في البحث النحويّ؛ لأنّ عملهم يتجاوز معرفة أحكام ضبط الكلام إلى معرفة نظريات هذه الأحكام ومناهجها البحثيّة، وهذا ما عبّر عنه الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٥هـ/ ٧٩١م) بقوله: "لا يُوصَل من النحْو إلى ما يُحْتاج إليه إلاّ بقراءة ما لا يُحْتاج إليه، وهذا يقتضي التبحّر فيه"(١)، فلا يحتاج متعلّم النّحو غالبا إلى تعمّق نظريّات العامل والمعمول، والأصل والفرع، والباب، والعلّة، والتمثيل، وغيرها من النظريّات المكوّنة لنظريّة النّحو العربيّ، أمّا النحويّ فعمله مبنيّ على إدراك هذه النظريّات والتبحّر فيها، وتميّزه مَنُوطٌ بتعمّقه في فهمها ودراستها.

ومن هذه النظريات "نظريّة التوقّع" في المنهج العلميّ التنظيريّ التفسيريّ Explanatory Theory، أو ما يسمّى بالمنهج التجريديّ الذي يتجاوز التصنيف الوصفيّ المحض إلى التنظير والتفسير، سعياً إلى نظريّات عامّة، أو فرضيّات علميّة يمكنها تحليل المعطيات اللغويّة، وتفسيرها، ومحاولة افتراض معطيات جديدة؛ لتصبح النظريّة النحويّة قادرة على توليد كلماتٍ وجُمَلٍ مماثلة للمستعمل، وعلى افتراض كلمات وجمل جديدة غير مستعملة، وبهذا تتجاوز النظريّة النحويّة صفة "الزمانيّة"، وتكتسب صفة "التجدّد"، وتبقى "صحيحة" ما دامت قادرة على تجاوزِ الماضي والحاضر إلى المستقبل(٢).

فبحث ما يمكن أنْ يطرأ على المنظومة النّحويّةِ إجراءٌ وقائيّ يلجأ إليه بعض النحاة لاحتواء تغيّرات نحويّة مُحْتَمَلة في المستقبل، قد تهدّد بنيان النحو بنماذجَ من اللغة، تبدو عصيّة على الخضوع إلى قوانين النحو، فتثير الخلافات بين النحاة، وقد تُتَخَذُ وسيلة لمهاجمة النحو وقوانينه، والنحاة ومناهجهم البحثيّة.

وافتراضُ المُمكن يظهر في مسارين: مسار الصيغة، ومسار الدلالة؛ لأنّ المدخلات الأوليّة للمنظومة النحويّة كلمات، والكلمات حصيلة اتحاد الصيغة مع الدلالة بشكل مستقلّ معجميّاً ينتج عنه الفعل والاسم، ويخرج منه الحرف

---

* كلية الآداب، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن. تاريخ استلام البحث ٢٠٠١/١/٤، وتاريخ قبوله ٢٠٠١/٦/١٩.

(١) انظر: الشنتريني، تنبيه الألباب، ص ٢٣-٢٤.

(٢) انظر: ممدوح عبدالرحمن، من أصول التحويل في نحو العربيّة، لسان عربيّ ونظام نحويّ، ص ٨٥.

لعدم استقلاله معجميّاً فلا جذر له، فتكون "وحدة الجوهر"[٣] – الصيغة والدلالة – مسوّغاً لبحث ما يمكن أن يؤدي إليه التفاعُل بين الاسم والفعل من تردّد كلمة ما بين الاسميّة والفعلية في الاستعمال، ويكون احتمال اكتساب حرف دلالة اسميّة موقعيّة، كأن تُسمّي شخصا "ف" مسوّغاً ثانياً لهذا الضَّرْب من البحث بانتقال الحرف إلى فصيلة الاسم، وتكون الرغبة في إبقاء طرائق التفكير النحويّ حاضرة في أذهان النحاة مسوّغاً ثالثاً، حتى لا يكتسب النحو صفة "الزمانيّة" فيصبح لكلّ زمان نحوٌ خاصّ به مع أنّ اللغة هي اللغة؛ "ولذلك نجد كثيراً من الاكتشافات العلميّة لا تجد إبّان اكتشافها تطبيقاتٍ عمليّة مباشرة، ومعنى ذلك أنّ البحوث التطبيقيّة تنطلق – غالباً – من حيث تنتهي البحوث النظريّة"[٤].

أمّا المسار الأوّلُ – مسار الصيغة – فتمثّل في باب التمارين غير العمليّة، وشعاره: "ابنِ لي من كذا مثلَ كذا"* بشرط أنْ يكون المبنيّ أقلَّ من المبنيّ عليه في عدد الحروف، فهو انتقالٌ من الأصغر إلى الأكبر، كأنْ يُقال: ابنِ لي من "وَقَف" مثل "خَنْدَريس"، وهو افتراضُ غيرِ الممكن، أبانَ عن غرضه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥ م)، فقال: "الغرضُ منه رياضةُ النفس، وامتحان فَهْم الطالب، وتقوية مُنَّته على القياس"[٥]، فتسمية النحاة هذا الضَّرْب من التنبؤ بالتمارين غير العمليّة إدراكٌ موفّق من النحاة بأنّه من المستحيل غالباً، ويتوقف هذا البحث عن الخوض فيه؛ لأنّ الغرض استجلاء البحث في تنبؤ نُحاة العربيّة بالممكنِ حدوثه.

(٣) إميل بنفنيست، مسائل في الألسنيّة العامة، ضمن كتاب: اللغة، ص ٣٩.

(٤) مجدوب، المنوال النحويّ العربيّ، ص ١٤.

* لقد جرّ عدّ التمارين غير العمليّة جزءاً من النحو العربيّ التعليميّ نفورَ بعض النحاة عنها؛ لأنّها تكدّ ذهن المتعلّم المبتدئ، إذ هي في جوهرها وسائل منهجيّة في تدريب النحاة على البحث، فهي موجّهة في الأصل للنحاة الواعدين لا للطلبة الشادين.

(٥) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص ٥٠٣.

أمّا المسار الثاني – مسار الدلالة – فتمثّلَ في "التسمية"، وهي تمحّض كلمة للدلالة على الاسم العَلَم تمحّضا يؤهلها لاستحقاق خواصّه مع أنّها في الأصل لا تجمع شروط الاسميّة في العَلَم، كأن تكون حرفاً، نحو: "س"، أو "ف"، أو "ع"، أو "نَعَمْ"، ... إلخ للدلالة على عَلَمٍ تَسَمَّى بها، أو تكون اسماً فَقَدَ شرط المطابقة في العدد أو الجنس، نحو: "زيدون" – جمع مذكر سالم لِـ "زيد"–، أو "بركات" – جمع مؤنث سالم لِـ "بركة"–، أو رأفة – رأفت – ومعاويةُ من الأعلام المذكّرة المتمتعة بعلامة تأنيث في آخرها، أو تكون فعلاً خالياً من توابعه كالفاعل والمفعول حقيقة وتقديراً، نحو: "يزيد"، و"أبانَ"، و"يعيش" ونحوها. أو تكون جملة فعليّة، نحو شخصٍ اسمه: "دَعْنا"، أو "جادَ المولى"، وفي القديم "تأبّط شرّاً" و "شاب قرناها". أو تكون جملة اسميّة، نحو شخص اسمه الأوّل: "محمّد أمين" – أصلها مبتدأ وخبر على تنكير الثاني – أو "الحق يعلو" أو "محمد خير". أو ما شابه من التصنيفات والأشكال اللغويّة التي أضحَتْ أعلاماً مع أنّها في الأصل ليست كذلك.

وبحْثُ هذا المسار ضرورةٌ علميّة عمليّة؛ لأنّ هذه التحوّلات في التسمية يمكن أنْ تحدث، وقد حدث بعضُها فعلاً، فكان بحث النحاة لأحكامها استباقاً علمياً منهجيّاً مَبنيّاً على افتراض الممكن من الكائن، حتى إذا ما وقع وحدثَ، كان الحلُّ النحويّ الصواب، أو الاحتمال النحويّ الصواب موجوداً، فيكون التطوّر طبيعيّاً غيرَ مُرْبِكٍ للدَرْس النحويّ، بل هو دليل على درجة نضوج النظريّة النحويّة العامّة؛ لأنّ "تكهّنها بأحداثٍ لم تقع بعدُ هي نتيجة لازمة لتفسير الأحداث الواقعة بالفعل، بل هو مقياس إثبات صحّة ذلك التفسير"[٦]، وهذا ما نجده في بَحْث بعض النحاة مسائلَ الممنوع من الصرف، وباب التسمية، والحكاية، والوقف، وبعض أحكام الجملة؛ لأنّ أحكام هذه الأبواب ضوابطُ احتوتْ ما وقع، وما يمكن أن يقع في اللغة من تحوّلات وانتقالات في تسمية العَلَم.

وافتراض الممكن من الكائن في باب التسمية لا يعني

(٦) مجدوب، المنوال النحويّ العربيّ، ص ١٣١.

أنه سيصبح واقعاً بالفعل، لأنّ هذا الممكن الاحتماليّ على ضربين:

الضَّرْب الأوّل: ممكن مرشَّحٌ للكينونة، بسبب وجود نظائره في التجربة التاريخيّة للغة العربيّة، مثل التسمية بما هو منقول عن الفعل أو المثنى أو الجمع، أو وجود نظائره في اللغات المتبادلة التأثير مع اللغة العربيّة بفعل التواصل الحضاريّ والثقافي، مثل التسمية بالحروف والمختصرات، فهو شائع على نحوٍ ما لدى الناطقين بالإنجليزيّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة.

الضَّرْب الثاني: الممكن الذي يظل عقليّاً مجرّداً بعيداً عن الاحتمال لعدم وجود نظائره في العربيّة، ولا في اللغات التي يمكن أن تأخذ منها العربيّة، وذلك مثل التسمية بفعل مجزوم مع بقاء حرف الجزم، لأنّ فيه افتراضين متداخلين: التسمية بالحرف، والتسمية بالفعل، لهذا يبقى إلى زمنٍ ما عقليّاً.

فعند تقنين نحاة العربيّة بابَ الممنوع من الصرف رأَوْا أنّ العَلَم يُمْنَعُ من الصرف إذا كان مؤنثا، أو أعجميّاً، أو على وزن خاصٍّ بالفعل، أو مَزِيداً بألف ونون، أو مركّباً تركيباً مزجيّاً، أو على وزن "فُعَل".

وهذه الحالات لمنع العَلَم من الصرف هي في الأصل النحويّ النظريّ تعليلاتٌ لخروج التسمية بالعَلَم عن مقتضى التصوّر النظريّ لها، فالتأنيث فَقْدٌ لشرط الجنس حقيقة أو مجازاً؛ إذ الأصل التذكير، والعجمة فَقْدٌ لشرط العروبة، ووزن الفعل فَقْد لشرط الصيغ الخاصّة بالاسم، والزيادة بالألف والنون فَقْد لشرط العدد؛ لأنّها تبدو شكلاً من أشكال المشابهة اللفظية مع التثنية، لأنّ اللاصقة (ان) في الغالب أمارةٌ في الدلالة على التثنية، وهنا يبرز سؤال نظريّ منهجيّ مهمّ، وهو: لماذا أغفل النحاة إلحاق الزيادة بالواو والنون أو الياء والنون -علامة الجمع المذكر السالم- والزيادة بالألف والتاء -علامة الجمع المؤنث- بحالات المنع من الصرف؟

في الإجابة عن هذا السؤال نُلْمِحُ إلى فكرة الاستعمال الشائع، فاستعمال الزيادة (ون) بدأ يشيع – فيما نعلم – في الأندلس، فسمعنا أسماءَ أعلام، مثل: زيدون، و"حَمْدون" و"عبدون" و"وَهْبون" و"خلدون"، و"عمرون" ونحوها، والزيادة بالألف والتاء كانت – فيما يبدو – نادرة باستثناء كلمة "عَرَفات" اسم الجبل المشهور في مكّة المكرّمة، فحولَها كلامٌ طويل للنحاة، وقد بدأت حديثاً التسمية بجمع المؤنث تشيع نحو: "بَرَكات"، و"حَسَنات"، و"عِزّات"، و"شَوْكات" وغيرها في الدلالة على عَلَم مذكّر مفرد في الاستعمال.

إذنْ، فعدمُ الشيوع مُسوِّغُ عدمِ التقعيد، لأنّ النحويّ يبني افتراضه على شيءٍ من الاستعمال أوّلاً، فلو لم تكن هناك حالات لتسمية العلم المفرد بكلمة مؤنثة نحو: "حمزة" و"طلحة" و"أسامة" لما كانت لها قاعدة مقررة في المنع من الصرف، ولاكتفى النحاةُ ببحث إمكانية التسمية باسم مؤنث في اللفظ لمذكّر، لأنَّ بحث الممكن لا يشكل قاعدة بل يقترح قاعدة، يمكن أنْ تُقَرّ إذا حدث ذلك الممكن.

وأمّا العَلَم المركّب تركيباً مزجيّاً فيفقد شرط الإفراد النحويّ، لأنّه لا يُثَنّى بنفسه كما تقول في: "خالد" "خالدان"، ويفتقد شرط البساطة لأنّه مُركّب من كلمتين أو أكثر، وهذا التركيب ليس تركيب إسنادٍ فيكون منقولاً عن جملة، وليس تركيب إضافة، ولهذا خرج عن مُواضعات الاسم العَلَم.

وأمّا وزن (فُعَل) في الأعلام المعروفة نحو: "عُمَر"، و"زُفَر" و"زُحَل" فظاهرة غريبة ليست من التنبؤ في شيء إذ لا يجوز القياس عليها لأنّها محصورة في الأعلام الثلاثة عشر الموروثة، وهي نظريّاً أسماء مُستحقّة لكلّ خواصّ الاسم وحقوقه، فليس فيها خروج عن صيغ الأسماء نظريّاً أو دلالتها، فلعلّها من آثار مرحلة سابقة من تاريخ العربيّة كانت العربيّة فيها لا تنوّن الاسم العَلَم المعرفة، وقد ثَبَتَتْ هذه الكلماتُ مع انتقال العربيّة إلى مرحلة جديدة لأسباب تستأهل بحثاً تاريخيّا في تطوّر العربية ضمن اللغات الساميّة.

وباب الحكاية تقنين لما هو خارج عن مقتضى النظريّة النحويّة في حكاية الجمل المسندة الإسناديّة عند التسمية بها، أو سَلْب العلامة الإعرابيّة وظيفتها الدلاليّة الأصليّة

مثل: "سورة المؤمنون" و"مسجد المرابطون"، وهذا التقنين اعترافٌ بسلوكٍ لغويّ غيرِ معياريٍّ؛ لهذا لم ينتشرْ ويكتبْ له الشيوع، مع أنّه كان موجوداً في زمن الاحتجاج، فقد نقل العَوتبيّ (ت ق ٥ هـ/ ١١م) أنّ العرب "ربّما كانت تجعل اسم الرجل كُنيته، وكانت الكُنية والاسم واحداً؛ ولذلك كانوا يكتبون: (علي بن أبو طالب)، و(معاوية بن أبو سفيان)؛ لأنّ الكنية بكمالها صارت اسماً واحداً، وقد رُوي أنّ عليّ بن أبي طالب كان إذا شهد في كتاب كتب: (شهد عليّ بن أبو طالب) يجعله اسماً"[٧]، وذكر الفراء أنّ عليّا – رضي الله عنه – أرسل كتاباً فكتب: (من عليّ بن أبو طالب) كما ذكر ابن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ/ ١٢٨١ م) أنّه مما قُرئ شاذّاً قوله تعالى: "تبت يدا أبو لهب" [سورة المسد، الآية ١][٨]، والغريب أنّ بعض النحاة قد ردّ هذا الاستعمال في القراءة إلى المعيار، فنقل ابن مالك (٦٧٢ هـ/ ١٢٧٣م) "أنّ المختار عند المحقّقين أنْ يُقْرأ بالياء، وإنْ كان مكتوباً بالواو، كما نقرأ "الصلوة" و"الزكوة"، وإن كانا مكتوبين بالواو تنبيهاً على أنّ المنطوق به منقلب عن واو"[٩] والغرابة أنّ هذا الخروج عن المعيار يحمل بُعْداً دلاليّا، فهناك فرق دلاليّ بين تصرّف كلمة (المؤمنون) حسب الموقع وثباتها، إذ يحمل الثبات دلالة خاصة يُفْهَم منها غالباً الدلالة على اسم السورة المعروفة بـ "سورة المؤمنون" وهذا ما يفهم من كتابة عليّ –رضي الله عنه–، لأنّه يقصد القيام بمُفارَقةٍ تؤدي إلى خُصوصيّة في الدلالة، والقياسُ على قراءة القرآن الكريم غير دقيق لأنّ الأصل في قراءة القرآن الكريم النقل لا الرسم الإملائيّ، ولكن تمسّك ابن مالك بالمعيار جعله يغفل الجانبَ الدلاليّ، ذلك الجانبَ الذي لم يغفل عنه فصحاء العرب.

ورُوي أنّ "أبانان" اسم لجبلين في الجزيرة العربيّة صار كاسمٍ واحد في حالة واحدة[١٠] على الحكاية.

ومن حكاية العلم بسلب الوظيفة الإعرابيّة لدلالة علامة الإعراب قول الشاعر:

وأجبتُ قائلَ: كيف أنت؟ بـــ صالحٌ

حتّـــى مللـــتُ وملّنـــــي عُـــوّادي

أدخل الباء على "صالح" وتركه مرفوعاً، كما يكون لو لم تدخل عليه الباء[١١].

وعند الوَقْف على جُزْأي جملة "محمد أمين" علماً لشخص تتحوّل الجملة من الوقف إلى الحكاية، فتُحكى من غير تحقيق علامة الإعراب، ومثلها الوقف على عَلَمٍ أعجميّ التقى في آخره ساكنان، نحو: بيارْ.

إذنْ، كان تَقنينُ النحاة لبعض حالات المنع من الصرف والحكاية والوقف صياغةً علميّة، احتوت سلوكاً لغويّاً مقبولاً خرج عن مقتضى النظريّة النحويّة، وهو بهذه الصياغة تجربة منهجيّة علميّة تاريخيّة، التقى معها عِلْمُ اللغة الحديث، "فمسعاه وهدفه تقديم صياغة دقيقة وتوضيحات مقنعة نسبيا للسلوك اللغويّ بوجهٍ عامّ"[١٢]؛ لأنّ تقنين هذه الأبوابِ لظاهرة تسمية الأعلام يشير إلى مفْصل منهجيّ واضح، وهو: هل تقف ظاهرة تسمية الأعلام عند هذه الحدود المقنّنة أم يمكن أن تسير في طريقها نحو مزيدٍ من الأشكال التي قد تسبّب الإشكال؟

لم يكن في مواجهة هذا المفصل المنهجيّ تباينٌ كبيرٌ بين النحاة؛ لأنّ للإنسان الحرية التامّة نسبيّا في التسمية، فقد يُسمّي أبٌ ابنه باسمٍ غريبٍ منقول عن فعل أو جملة أو حرف، عربيّ أو غير عربيّ بلا حجر عليه غالباً، ولهذا لا يستطيع النحاة تقييد حرية الناس في التسمية، لكنهم يستطيعون احتواء هذه الحريّة بقيودِ المنظومة النحويّة، وبفتحِ باب افتراض الممكن بأشكال جديدة للعَلَم مثل: الحرف والفعل والجملة والصوت و ... إلخ، وصار بحثُ

(٧) العوتبيّ، كتاب الإبانة في اللغة العربيّة، ج١، ص ١٤٣.

(٨) الفرّاء، معاني القرآن، ج٣، ص١١٤. وابن فلاح اليمني، المغني في النحو، ج١، ص ٣١٥.

(٩) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ٢١٣.

(١٠) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجّاجي، ج١، ص ٢٤٦.

(١١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ٢١٣.

(١٢) تيرينس موور وكريستين كارلنغ، فهم اللغة، ص ١٠.

مسائل هذا المبحث بحثا نظريّا يوجّهه احتمالُ أنْ يحدثَ لا حدوثه فعلاً آنذاك بدليل جملة من الألفاظ شبه الاصطلاحيّة التي تنبئ عن افتراض الممكن من الكائن، نحو: إذا سمّيت رجلاً (كذا)، أو إذا جعلت (كذا) اسماً، أو سألت "الخليل" عن رجلٍ يسمّى بقاضٍ، أو سألته – أي الخليل– عن رجل يسمَّى (كذا)، أو مسلمين بمنزلة سنين في التسمية، أو إن سمّيت رجلاً (كذا)، أو لو سميت رجلاً (كذا)، أو باب التسمية*.

والاحتمالُ مَبنيّ على نظريّة العلامات الإلصاقيّة في النحو العربيّ فلا يمكن بحثُ تحوّل الحرف إلى فعل من غير تغير بنيته، فحرف الجرّ (الباء) لا يقبل التّحوّل إلى ماضٍ أو مضارع أو أمرٍ؛ لأنّه لا يقبل علامات الأقسام الثلاثة للفعل، ولا يمكن بحث تحوّل الفعل الماضي إلى مضارع أو أمرٍ أو العكس من غير تغيير؛ لأنّ لكلّ فعل علاماتِه الإلصاقيّةَ التي ينمازُ بها عن غيره، وهذه العلامات قد تكون خارجيّة، لا يشترط ظهورها دائما لكنها ممكنة الظهور كتاء الفاعل في الدلالة على الفعل الماضي، أو أحرف النصب والجزم في الدلالة على الفعل المضارع. وقد تكون العلامات الإلصاقيّة داخليّة، أي جزءاً من البنية النحوية للكلمة كأحرف (نأتي) الزائدة في أوّل الفعل المضارع. أمّا الأمر فعلامته سياقيّة غالباً في الدلالة على الطلب مع التجرّد من حروف المضارعة وقبوله نون التوكيد مطلقاً، وبسبب هذه العلامات لا يمكن بحث مسائل تحوّلات الأفعال، مثل: ماذا يحدث إذا أصبحت كلمة (ضَرَبَ) من غير تغيير فعلاً مضارعاً أو فعل أمر أو حرفاً؟ لأنّ العلامة حارسٌ يَقِظٌ يمنع التداخُلَ بين أقسام الفعل، كما يمنع التداخل بين الحروف وأقسام الفعل باستثناء الخلاف في (ليس) بين الحرف والفعل الماضي[١٣]، وجواز أن تكون (حاشا) وأخواتها من حروف الجرّ إذا كان ما بعدها مجروراً.

أمّا تمحّض فعل للدلالة على اسمٍ فَمُمْكن، كذلك تمحّض الحرف للدلالة على الاسم؛ لأنّ علامات الاسم الدالة عليه على شكلين:

الأوّل: العلامات الموقعيّة، كالجرّ، والنداء، والإسناد، فكلّ ما يقع في موقع الجرّ أو النداء أو المسند إليه يمكن عدّه اسماً حقيقة أو تقديراً، وقد أوصل السيوطي (ت ٩١١ هـ/ ١٥٠٥م) العلامات الموقعيّة للاسم إلى ثلاثين علامة[١٤]، أنفعها عند ابن هشام (ت ٧٦١هـ/ ١٣٥٩م) الإسناد[١٥]، والاستدلال بالموقع يتفق مع منهج التوزيع في التحليل اللغويّ الذي يمتحن صحّة التوزيع بالاستبدال[١٦] مما يجعل من المستبدَلاتِ في الخانةِ الواحدة عباراتٍ متكافئةً رياضيّاً وإنْ كان ظاهرُها فيه تباينٌ واختلاف[١٧].

وأمّا الثاني فالعلامات الإلصاقيّة، وهي إلحاق التنوينِ الاسمَ، أو إلصاقه أداة التعريف (أل)، أمّا التنوين فليس بلازمٍ ظهوره في كلّ اسم، وكان عدم اللزوم هذا مدخل بحث الممنوع من الصرف. وأمّا (أل) فليست بلازمة لكلّ اسمٍ، فالاسم العلَم لا تدخله (أل) إلاّ على لمح أصل اشتقاقه الذي انتقل منه للعلَميّة؛ ولهذا يكون الموقع هو العلامة الأصليّة في الدلالة على الاسم، أمّا العلامة الإلصاقيّة ففَرْعٌ يُستأنَسُ به، ولهذا إنْ وقع حرف أو فعل أو جملة في موقع من مواقع الاسم فهو في حُكم الاسم.

أمّا تحوّل الاسمِ إلى فِعْل فَمُمْتنعٌ، ولا يُعْتَرَضُ على هذا بوزن الفعل من نحو "يزيد" فهي في الأصل فعل بدلالة علامة الفعليّة وفَقْد الصرف. وتحوّل الاسم إلى حرف ممتنع أيضاً لتمتّع الاسم بدلالة مستقلة معجميّاً.

وبما أنّ انتقال الحرف أو الفعل إلى فصيلة الاسم ممكنٌ

---

* انظر هذه الألفاظ في المظانّ الآتية: كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، والاصول في النحو لإبن السراج، والمنصف لإبن جني، وغيرها.

(١٣) انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص ٣٠٨-٣١٤.

(١٤) انظر: السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو، ص ٨-٩.

(١٥) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ط٢، ص ٣٤.

(١٦) انظر نحلة، التعريف والتنكير، ص ١٧٧-١٧٩.

(١٧) انظر صالح، المدرسة الخليليّة الحديثة، ضمن ندوة: تقدم اللسانيات في الأقطار العربيّة، ص ٣٨٣.

نظريّا وعمليّاً فبحْث النحاةِ لأحكام كلّ واحدٍ منهما عند الانتقال مُسَوَّغ، بل هو مطلوب منهجيّاً تقتضيه نظريّة النحو العربيّ حِفاظا على ديمومتها، كما تقتضيه الحريّة النسبية في التسمية مع كرّ الزمان وتغيّر المكان، وباب المنع من الصرف والحكاية دليل من الممارسة النحويّة يؤيّد هذا الضَّرْب من البحث النحويّ، وسمعت أنّ بعض المسلمين في بعض مناطق جنوب شرق آسيا إذا رُزِق بطفل – ذكر أو أنثى– يفتح القرآن الكريم، ويضع أصبع الطفل اعتباطا على أيّ كلمة من كلمات القرآن الكريم، وتصبح تلك الكلمة اسماً للطفل على سبيلِ التبرُّك بكلمات القرآن الكريم، وهذه الكلمة قد تكون حرفاً أو فعلاً أو اسماً، أو شبه جملة، وقد تحمل معنى مُحبّبا أو مكروها.

وفي كلّ الأحوال لا يُمكن الحجر على الناس فيما يسمّون، وفيما يستعملون من مفردات اسميّة، قد تكون نَشِطةً في زمان Active Vocabulary، وخاملة Passive Vocabulary في زمان آخر[١٨]، وقد استشعرَ سيبويه (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م) هذا الأمر، فقال: "وليس لك أنْ تغيّر البناء في مثل "ضُرِبَ"، و"ضُورِبَ"، وتقول: إنّ مثلَ هذا ليس في الأسماء؛ لأنّك قد تُسمّي بما ليس في الأسماء"[١٩]، فالاحتمالُ مُمكنٌ، وقديماً أَسْكَتَ أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ/٨٣٠م) خصماً له في التمثيل على غير المستَعْمَل بقوله: "فلو قِيل: كيف كان يُقال؟" وعقّب ابنُ جنيّ (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م) على الحكاية بقوله: "فكيف يكونُ حكمُه لو جاء"[٢٠] ؟

فعمل النحويّ يتجاوز وصف كلام المتكلِّم إلى توقّع ما قد يأتي به المتكلّم من استعمالات لغويّة، وهذا ما عبّر عنه دي سوسير في مثاله المعروف "برقعة الشطرنج"، فاللاعب ينقل قِطَعَهُ بشكلٍ عفويّ تلقائيّ، على حين ينقُل النحويّ قِطعه بشكلٍ قَصْديّ، يهدف من ورائه إلى إحداث تغيير متوقّع عنده، أي: أنّه يتوقّع ما ستؤول إليه حالة القِطَع في لعبة الشطرنج، لكن المتكلّم لا يتوقّع دائماً هذا، فلا يأتي إلاّ بما في الطبع[٢١].

فثمة دواعٍ تحدو جمهور النحاة إلى بحث الممكن وافتراضه منها: أنّ أي نظريّة علميّة تتجاوز في بنيتها المنهجيّة وصفَ الواقع إلى توقّع ما لم يقع، وذلك بتوليد الاحتمالات الممكنة وغير الممكنة وفق قوانينها العلميّة، فإذا سلّمنا بأنّه لا حجر على الإنسان في التسمية، وأنّ اسم الإنسان عَلَمٌ عليه؛ نتج معنا أنّ افتراض النحاة لأشكال التسمية في العَلَم تطبيق لعدم الحجر على الناس فيما يسمّون لئلا يصبح الواقعُ كالعربة أمام الحصان، فيصبح المعيار متغيراً تابعاً للتطور، وبهذا لا يسمّى معياراً علميّا.

ومنها أنّ التجربة التاريخيّة في التسمية أثبتت وجودَ أشكال من العلم لا تنتمي في أصل نقلها إلى الاسم، كالتسمية بوزن الفعل، أو الجملة مما دعا النحاة إلى احتواء هذه الظاهرة بتقنين ما يمكن أن يجدّ منها، ولا سيّما أنّ بعض الأشكال كالتسمية بعلَم منقول من فعل كثرت وشاعت حسب وصف ابن يعيش في القرن السابع الهجريّ[٢٢]، وكثرة الاستعمال داعٍ يستجيب له دارسو اللغة قديماً وحديثاً بالبحث والتقنين خاصة إذا ارتبطت بالخروج على النظير كالتسمية بالحرف.

ولا يُشْتَرَطُ في افتراض النحويّ أو توقّعه أن يكون صواباً عندما يتحقق حدوثه، فقد لا يُؤيّد الواقعُ فيما بعد افتراض النحويّ، ولهذا يُؤخَذُ على أنّه احتمالٌ للصواب، ولكنه لا يُرَدُّ إلاّ ببديلٍ ودليل.

وينبغي الإلماع إلى أنّ تمحّض لفظة ما للدلالة على الاسميّة العلَميّة، وهي في الأصل ليست كذلك، يمكن أنْ يؤدي إلى شيء من اللبس، ففي قولنا: "يعيشُ يعيشُ" نحتاج إلى قرائن دالة على أنّ كلمة "يعيش" الأولى فعلٌ مضارع، والثانية عَلَم، فهي فاعل مرفوع، وليس بين الكلمتين شيء من التوكيد اللفظيّ. والوجه الآخر لهذه الظاهرة سوءُ

(١٨) انظر، حلمي خليل، الكلمة: دراسة لغويّة معجميّة، ص ١٠٠.
(١٩) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ١٩٨-١٩٩.
(٢٠) ابن جني، المنصف لكتاب التصريف، ص ١٧٧.
(٢١) انظر: صلاح فضل، نظريّة البنائيّة في النقد الأدبيّ، ص ٣١- ٣٥.
(٢٢) ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج١، ص ٣٠.

الفَهْم، فقد قيل: إنّ فتى سأل شيخه: ما اسمُ أخي يوسف – عليه السلام – الذي استبقاه في مصر؟ فقال الشيخ: بنيامين. قال الفتى: بل هو "تكتلْ". فقال الشيخ: وكيف ذلك؟ قال: جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: "أرسلْ مَعَنا أخانا نَكْتَلْ" [سورة يوسف، الآية ٦٣]. فضحك الشيخ من سوء فهم الفتى الذي عدّ "تكتلْ" بدلاً من "أخانا" من غير أن يوسّع نظرته، فيتبين أنّها جواب الطلب.

والمعنى في الاسم العَلَم ليس لازماً منه أن يدلّ على مسمّاه، فلا يمكن في رجل اسمه "خالد" أن يكون خالداً، ولا يشترط في رجل اسمه "سعيد" أن يكون سعيداً، فلا علاقة بين معنى الكلمة المعجميّ ودلالتها على الاسميّة غالباً، لأنّ العلاقة تكون بين اللفظة والمسمَّى الاسميّ، فكل لفظة أريد بها عَلَمٌ فهي اسم، سواء أكانت حرفاً أم اسماً أم فعلاً، لأنّ الاستعمال هو الذي جعلها اسماً، وهذا يذكّر بشعار لودفيج فتجنشتين Ludwig Wittgenstein "لا تبحث عن معنى الكلمة، بل ابحثْ عن استعمالها"(٢٣).

وهنا يمكن الإلماعُ إلى مشروع السلطان قابوس لأسماء العرب؛ إذ تولّت الهيئة العلميّة للمشروع إصدار كتاب خاصّ ضمن المشروع بعنوان: "منهج البحث في أسماء العرب" تحدث فيه باحثون مختصّون عن نظام التسمية في الأردنّ، وتونس، والجزائر، والبحرين، وقطر، والإمارات، والكويت، والسعوديّة، والعراق، وعُمان، ومصر، واليمن. وقد تركّز الحديث على تحليل ظاهرة شيوع أعلامٍ ما بعينها في مدة ما، وعلاقة التسمية بالمدينة، أو الأصل، أو المهنة، ودلالة التسمية على معنى محبَّب أو مكروه، وعلاقة التأنيث والتذكير بأسماء العائلات، وشيوع أوزان ما للتسمية، وغيرها.

وهذا المشروع تحليلٌ ناضج لواقع التسمية في البلاد العربيّة، إذ انطلق من الواقع، أي المتحقّق بالفعل من أشكال التسمية بالعلم(٢٤)؛ لهذا انطلق هذا البحث من كتب النحاة أي من افتراض غير الكائن آنذاك، لاستيضاح مدى دقّة النحاة في استباق تحوّلات الظاهرة اللغويّة في باب التسمية.

ويجعل النحاة عادة من الكلمة المستعملة عَلَماً شخصيّةً اعتباريّةً في دستورهم النحويّ، فيُرَتّبون لها حُقوقاً، ويطالبونها بواجبات، فالواجبات أنْ تقعَ مبتدأ، وفاعلاً، ومفعولاً، ومضافاً إليه، وتقبل الإضمار، وما أشبه ذلك(٢٥). أمّا الحقوق فهي الإعراب حقيقة أو تقديراً، وقبول التصنيف في أحد الجنسين: المذكّر والمؤنّث، وإمكانية الدلالة على المفرد؛ لهذا سندرس الأوجه التي توقّع النحاة تحقّقها من أشكال الانتقال إلى الاسم العَلَم: من الحرف، ثمّ الاسم، ثمّ الفعل، ثمّ الجملة بالانتقال من الأصغر إلى الأكبر منه أو حسب تعبير بعض النحاة من البسيط إلى المركّب.

تحـوُّل الحـرف

لا يخلو نقلُ الحرف إلى العلَميّة عند التسمية به من أن يكون حرفاً مُفْرداً أو ثنائيّا أو ثلاثيّا أو رُباعيّا أو خماسيّا، على ما هو مُتعارَف عليه من قسمة الحروف، كما لا يخلو من أن يكون آخره – باستثناء المفرد – حرفا صحيحاً أو مُعتلاّ، ولا يخلو من أن يكون جزء كلمةٍ اقتصاراً أو اختصاراً، أو أن يكون كُلاًّ مُتكاملاً.

أمّا المفرد فنحو أن يحمل الشخص اسم "س" أو "ع" أو "ي" أو ما شَابَه عَلَماً دالاً عليه، وحُكْمُه عند جمهور النّحاة أن تُكْمَلَ أحرفُه، فتصبح ثلاثيّة، بتضعيف مُجانِس حركته؛ لما يلحقُه من التصغير والجَمْع، فنقول في الشخص المسمَّى بباء الجرّ: "بِيّ"، ولو كان الحرف الثاني الناتج عن مطل حركة الحرف الأصل الأوّل لا يُضَعّف كالألف عند التسمية باللام تُضاف همزة في آخر المنطوق، فنقول: "لاء"(٢٦).

جمهور النحاة في هذا الحُكم مَسُوقون بسلطان نظريّة

(٢٣) انظر الشايب، محاضرات في اللسانيات، ص ٤٥٤.
(٢٤) انظر مشروع موسوعة السلطان قابوس لأسمـــاء العـــرب، ط١، ص ١٠١-١٧٧.
(٢٥) الورّاق، العلل في النحو، تحقيق، ص ١٠٢.
(٢٦) الرضيّ الاستـــراباذيّ، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص ٢٧٢.

بناء الاسم والفعل التي تنهض على فَهْم عامّ مؤدّاه أنّ الأصل في الأسماء والأفعال أن تكون ثُلاثيّة، لا ثُنائيّة، ولا أُحاديّة، فإنْ نقصتْ عن ثلاثة، رُدَّ الناقص بحُجّة التصغير وجمع التكسير، لأنّ الأسماء والأفعال شرط فيها المعنى المعجمي المستقلّ، وهذا لا يتحقّق إلاّ بثلاثة أحرف على الأقل حقيقة أو تقديراً.

ونرى أنّ هذا الحُكمَ التوقُّعيَّ غيرُ دقيق نسبيّاً؛ لأنّه يُوقِعُ في اللبس، واللبسُ مُجتنب، إذ كيف يتأتّى لنا التفريق بين تسمية شخص بحرف الجرّ الباء، وتسمية آخر بحرف المعجم الباء، فالأوّل سيكون اسمه "بِيّ"، والثاني "باء"، وهما في الكتابة حرف واحد "ب"؟! لأنّ التسمية بأحرف المعجم حسب النطق بها ثلاثيّة، نحو: باء، سين، صاد، راء، ... إلخ[٢٧] والمختار أنّ التسمية بحرف واحد حكاية، وفاقاً لرأي الفرّاء[٢٨] من غير نظر إلى أصل الحرف، ويقرأ كحروف الهجاء، مع مراعاة أنّ الممدود منها نحو: الباء والتاء والراء و... إلخ يجوز قَصْرُها بحذف الهمزة وبهذا ورد التنزيل كقراءة الراء من قوله تعالى: "الر" [سورة يوسف، الآية ١] بالمدّ، وقراءة الياء من قوله تعالى: "كهيعص" [سورة مريم، الآية ١] بالقَصْر، وكان يونس النحويّ (ت١٨٢هـ/٧٩٨م) يُجيز حكاية كلّ علم معرفة[٢٩]؛ لأنّ "الأعلامَ يكثر الشذوذُ فيها بكثرة استعمالها، والشيء إذا كَثُرَ استعمالُه غيّروه، على أنّ العلَميّة هي سببُ الشذوذ فيها لكثرة استعمال الأعلام"[٣٠].

أمّا الاسمُ المنقول عن حرفٍ ثنائيّ، فنحو: "مِنْ"، و"لَمْ"، و"إنْ"، و"لو"، وهي على شكلين: صحيحة الآخر، ومعتلة الآخر. فأمّا الصحيحُ الآخر فجمهور النحاة على إعرابه على حدّ كلمة "يد" و"غد"، فنقول: "جاء مِنْ، ورأيت مِناً، ومررتُ بِمِنٍ". وأمّا المعتلّ الآخر بالواو والياء فيُضَعّف آخرُه ويُعْرَبُ، ويجوز هَمْزُ الحرف الثالث، فنقول: "جاءَ لوٌّ ولَوْءٌ، ورأيتُ لوّاً ولوءاً، ومررتُ بلوٍّ ولوءٍ"[٣١]. وإذا كان الحرف المسمّى به ثنائيّاً آخره ألف مجهولة الأصل، نحو: "ما" و"لا" فيُزاد على آخره همزة، ويقال: "ماء" و"لاء"[٣٢]. وهذا الرأي مُخْرِج للاسم عن لفظه، فالتسمية بحرف الجر "كي" "كيٌّ وكَيْءٌ"، وهي تسمية مُتَلاقية مع الاسم "كيّ" من الفعل "كوى"، والتسمية بالحرف "ما" "ماء"، وهي تسمية متلاقية مع الاسم "ماء" وهذا التلاقي مُلْبِس، والأَوْلى الاستعصام مرّة أخرى برأي الفرّاء الذي أجاز الحكاية، فنقول: "قام قَدْ، وهلْ، ورأيتُ قدْ، وهلْ، ومررت بقَدْ وهلْ" لأنّ الحكاية هنا وصف لسلوك لغويّ، أمّا التضعيف والإلحاق بالتلاقيّ، فتدخّل من النحويّ يجعل السلوك اللغويّ في وادٍ، والاستعمال النحويّ في وادٍ آخر، ولا مُوْجِبَ لهذه المنافرة ما دام في الحكاية مندوحة عنها.

وأمّا الاسمُ العَلَم المنقول عن حرف ثُلاثيّ فإنّ جمهور النحاة يحملونه على نظيره من أبنية الأسماء، ولا يُقْصد بالنظير هنا النظيرُ الاشتقاقيّ لأنّ الحروف لا يدخلها الاشتقاق، بل يُقْصد النظير العروضيّ، فالحرف "أنَّ" على زِنَة المصدر "عَدّ"، ويأخذ الاسمُ العَلَم الجديد حُكْمَ نظيره إعراباً وصرفاً ومنعاً من الصرف، فنقول: "جاء أنٌّ، ورأيت أنّاً، ومررتُ بأنٍّ" و"جاءتْ أنٌّ، ورأيتُ أنَّ، ومررتُ بأنّ". وإن لم يتحقق النظير من أبنية الاسم بُحِثَ عنه في أبنية الفعل، فإنْ لم يوجد أُجرِي العَلَمُ الجديد مُجْرى الأسماء الأعجميّة فمُنِعَ من الصرف للعلَميّة والعُجمة، مثل "كَأَنْ" فليس في صحيح الآخر من الأسماء والأفعال نظير لها[٣٣].

---

(٢٧) المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٧٠.

(٢٨) أبو حيّان، ارتشاف الضَّرَب من لسان العَرَب، ج٢، ص ٩٠٥.

(٢٩) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ٢١٢.

(٣٠) الشلوبين، شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، ج٢، ص ٦٥١.

(٣١) انظر، الرضيّ الاستراباذيّ، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص ٢٦٩-٢٧٠. وأبا حيان، الارتشاف، ج٢، ص ٩٠٣-٩٠٤.

(٣٢) انظر، الرضيّ الاستراباذيّ، شرح الرضيّ على الكافية، ج٣، ص ٢٦٩.

(٣٣) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٦٠. وأبو حيان، الارتشاف، ج٢، ص ٩٠٤.

وهذا الرأي يحتاج إلى النظر في كلّ اسم علَم منقول عن حرف ثلاثيّ أَلَهُ نظيرٌ أم لا؟ ويَخْرُجُ عن أصل النحاة العامّ في أبنية العلم، لأنّهم مُتّفقون على أنّه "لا اعتدادَ بالأعلام في الأبنية"[٣٤] عَدَا ما يُحْدِثه هذا الحُكْمُ من لبس بين الاسم العَلَم المنقول عن حرف، والمنقول عن مصدر، فإذا سمّينا شخصاً بـــ "ليت" قد يُظنّ أنّها حرف النصب أو مصدر الفعل "لات"، وهو مستعمل، قال ابن منظور (ت ٧١١هـــ/ ١٣١١م): "لاته حقَّه يليته ليتاً: نقصه"، وفي التنزيل العزيز: "وإنْ تطيعوا الله ورسوله لا يلتْكم من أعمالكم شيئاً" [سورة الحجرات، الآية ١٤][٣٥]، ومثلُها "أنَّ" من الأنين؛ لهذا أميل إلى أنْ تُحْكى هذه الأعلام إشعاراً بأصل النقل، ورفعا للبس، وعملاً برأي الخليل بن أحمد – رحمه الله –، قال سيبويه: "وسألتُ الخليل عن رجل سمّيته "أنّ"، فقال: "هذا أنَّ" لا أَكْسِرُه"[٣٦] واختاره المبرّد بقَصْد الحكاية[٣٧] وأجازه الزجّاج (ت ٣١١هـــ/ ٩٢٣م) بقوله: "وقد يجوزُ عندي أنْ أحكيها"[٣٨].

وإذا كان الاسم العَلَم منقولاً عن حرف ثلاثيّ مُعتلّ الآخر نحو: "أَلاَ"، و"أَمَا"، و"إلى"، و"على" يُعامَل مُعاملة الممنوع من الصرف؛ لأنّ الحروف مؤنّثة[٣٩]، وهذا يعني تقدير علامة الإعراب بمانع عدم الصرف. وما دامت علامة الإعراب لا تظهر للتعذّر، فلا ضير في الحكاية؛ لأنَّ اللفظَ هو اللفظُ، بل في الحكاية لمحٌ لأصلِ النقل، وفي المنع من الصرف اعتبارُ حرفِ العلة في حكم علامةِ التأنيثِ الزائدة، والأصلُ أنّ الحروفَ لا اشتقاق فيها، فلا يُحْكم عليها بمجرّد وزائد.

وأمّا الاسم العَلَم المنقول عن حرف رُباعيّ نحو: "حتّى"، و"كَأَنَّ"، و"لَعَلّ"، و"لَوْلا"، فيأخذ حكم العلم المنقول عن حرف ثلاثيّ، ومن النحاة من يحملُه على الحكاية إنْ كان الحرف في الأصل مركّبا، نحو: "لولا"، فأصلها عند بعض النحاة "لو" زِيدت عليها "لا"، ومنهم من يمنع ذلك إن كان الحرف بسيطا غير مركّب[٤٠] وتعميم الحكاية بغضّ النظر عن الأصل أولى لأنّ تركيبَ الحروفِ من مسائل الخلاف، والأصلُ ألاّ يُحْكَم على تركيب الحروف إلاّ بسندٍ تاريخيّ من الاستعمال[٤١].

وأمّا الاسمُ العَلَم المنقول عن حرف خماسيّ، نحو "لكنَّ"، فيمنع من الصرف لعدم النظير، والأَوْلى الحكاية.

وأمّا إذا كان العَلَم جزءاً من كلمة، مثل: "ع. س. (كذا) أي: عامر سعيد (كذا)"، فإنّ النحاة قد بحثوا ما يشبهه عندما كانوا يتباحثون في تسمية شخص بالباء من "ضَرَبَ" أو "ضارب"، وهذه الظاهرة ظاهرةُ الأسماء المختصرة بدأت تظهر بتأثير الاتّصال الحضاريّ بالثقافة الغربيّة، إذ الظاهرة عندهم شائعة معروفة، وأمّا عندنا العرب فحادثةٌ استعمالاً قديمةٌ بحثا وافتراضاً، وقد لخّص أبو حيان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـــ/ ١٣٤٤م) أقوالَ النحاة في هذه المسألة التي كانت آنذاك افتراضيّة، فقال: "وإنْ كان بعضَ كلمة عينا، فيكمل بفائها في التسمية بالراء من "ضرب": فتقول: "جاء ضَرٌ"، أو فاءً فتكمل بعينها، تقول: "جاء ضَبٌ أو رَبٌ"، ومن النحاة من يكمل بالتضعيف، ولا يردّ شيئا من حروف الأصل، فتقول بالتسمية بالضاد المفتوحة من "ضَرَبَ"، والمضمومة من "ضُرِب"، والمكسورة من "ضِرْب": "قام ضاءٌ، وضوٌ، وضِيٌّ"، و"رأيت ضَاءً، وضُوّاً، وضِيّاً، و"مررت بضاءٍ، وضُوٍّ، وضِيٍّ". وإذا كان ساكنا، فالفرّاءُ يمنعُ التسمية به، وغيرُه يجيزُه، فإنْ كان لا يقبل الحركة كالألف، قيل: لا يُسمّى به، وقيل: تُقْلَب همزة، وإنْ كان حرف لين: كالواو والياء يُثقّل، وتُجتلب له همزة وَصْل، فيقال: "جاء إوّ، وإيّ"، وأجاز أبو إسحاق قطع

(٣٤) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١، ص ٦١.
(٣٥) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، مادّة (لات).
(٣٦) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٦١.
(٣٧) المبرّد، المقتضب، ج٤، ص ٣٢.
(٣٨) الزجّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٨٩.
(٣٩) انظر: أبا حيان، الارتشاف، ج٢، ص ٩٠٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ج٢، ص ٨٩٦ – ٨٩٧.
(٤١) انظر، الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النحـــو العـــربيّ، ص ١٠٢–١٠٨.

الألف، ومن النحاة من يردّ جميع الأحرف"[٤٢].

إنّ اختلاف النحاة في التسمية بحرفٍ مُختَصَرٍ من كلمة ظاهرة طبيعيّة؛ لأنّها كانت آنذاك من افتراض غيرِ الحاصلِ، وهي مُفيدة لنا الآن؛ لأنّها تتيح لنا الاختيار، ولا سيّما بعد أن أصبحتْ بعضُ الصحف تعمد إلى اختصار الأسماء بدواعٍ مُختلفة، فيقولون مثلاً: "قُتِل أمسِ المدعو: س. ع. ل".

والمختار الذي يبدو راجحاً أنّ الحرف المسمّى به اختصاراً لا يمكن أن يكون عند الاختصار ساكناً؛ لأنّ العربيّة لا تبتدئ بساكن، وإن كان في أصله ضمن الكلمة ساكناً، وإذا تحرك يصبح كأحرف الهجاء، ولا يتأتّى لكل شخص أن ينظر في العَلَم المكوّن من حرف واحد: هل هو اختصار من كلمة أم لا؟ لهذا يكون حَمْلُه على ما مرّ من ترجيح حكم التسمية بحرف واحد أَولى، وهو الحكاية.

ويلحق بالتسمية بالحرف التسمية بالضمير، كأنْ نُسمّي شخصاً "هو"، أو "نحن"، أو "أنتم"، أو "إيّا" أو ما شابه، وسبب إلحاقها بالحرف أنّ النحاة في الأصل يفسِّرون بناء الضمائر بالشبه بالحرف وضْعا أو جموداً، مع أنّها وَفْقاً لمبدأ الاستبدال والتوزيع تتبادل مع الاسم في بعض المواقع، ممّا يعني أنّها كما يرى النحاة شكل من أشكاله.

ورأيُ النحاة في نقل الضمائر إلى العلَميّة هو رأيهم في التسمية بالحرف المفرد والثنائيّ والثلاثيّ والرباعيّ والخماسيّ اتفاقاً واختلافاً، لهذا نرجح الحكاية.

تحـوّل الاسـم

بحث النّحاة أحكام العَلَم المنقول عن اسمٍ مُفْرد مُؤنّث لمذكَّر، ومفرد مذكّر لمؤنّث، ومثنى لمفرد مذكّر أو مؤنّث، وجمع مذكر سالم لمفرد مذكّر أو مؤنّث، وجمعِ مَزيدٍ بألف وتاء لمفرد مذكّر أو مؤنّث، كما بحث النحاة أحكام العَلَم المنقول عن مصدر – والمصدر شكل اسميّ وإنْ كان يختلف عن الاسم – لمفرد مذكّر أو مؤنّث. وهذا الضَّرْب من البحث يحمل دلالتين:

أولاهما: بَسْط سلطان القاعدة النحويّة على واقعِ السلوكِ اللغويِّ بوضع أحكامٍ نحويّة لما هو حاصل، كتسمية مذكّر بـــ "طلحة، أو عرفات، أو زيدون"، ونحو ذلك.

وثانيتهما: الافتراض القياسيّ بأشكال نحويّة جديدة، يولّدها منهج البحث النحويّ، يمكن أن تقعَ وتُستَعْمَل.

أمّا العَلَم المنقول عن اسم مُفرد مؤنّث، فهو المتمتّع بعلامة تأنيث في آخره، نحو: معاوية، وحمزة، وطلحة، وجُمْعة، وهو ممنوع من الصرف لوجود التاء في آخره، وهذه التاء – وإنْ كانت في عُرْف النحاة للتأنيث – إلاّ أنّهم يَعُون أنّها قد تدلّ من حيث المعنى الأصل على الواحدة أو المرّة أو المبالغة.

وقد شاع بآخرةٍ من العهد العثمانيّ، وما يزال التسمية بأعلام مثل: حِكْمت، وعِزّت، ورِفْعت، وجَوْدت، ورَأْفت، وغيرها، وهي – فيما يبدو – أَثَرٌ من آثارِ ظاهرة الوَقْفِ في العربيّة؛ لأنّ الوقف على الاسم المختوم بالتاء المربوطة يُمكن أن يكونَ بتحويلها إلى تاء مفتوحة؛ ولهذا قد يكون من التوهّم في القياس الظنُّ بأنّ هذه التاءَ كتاءِ الفعْل، نحو: "ضَرَبَتْ"، ولهذا كُتبتْ بالتاء المفتوحة، بدليل أنّها تُلْفَظُ ساكنة الآخر، وهي عند التحقيق أعلامٌ مَنْدولة عن المصدر، نحو: "حِكْمت"، أو مصدر المرّة، نحو: "رَأْفَتْ"، فحقّها أن تُكْتب تاءً مربوطة مَيْزاً للاسم من الفعل، وحُكْمُها المنعُ من الصرف.

وهنا مَلْحَظ شكلانيّ يجعل النحاة يحيلون على ملابسات السياق، فكلمة "عُبيدة" عَلَماً لشخص، تُمْنَعُ من الصرف للعلَميّة والتأنيث المجازي اللفظي، وإنْ كانت عَلَماً لفتاة تمنع من الصرف للعلَميّة والتأنيث الحقيقيّ واللفظيّ، وهذا التوَحُّدُ في الحُكْم على اختلاف المسمَّى اعتصامٌ بالشكلِ لحماية القاعدة النحويّة وطَرْدِ حُكمها.

ولو سُمِّي رجل بعَلَمٍ رباعيّ فأكثر غالبُ إطلاقه على الإناث مُنِع من الصرف، نحو: سُعاد، وزينب لنيابة الحرف الرابع عن علامة التأنيث، قال سيبويه: "اعلمْ أنّ كلّ مذكّر سمّيته بمؤنّث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف"[٤٣].

(٤٢) أبو حيّان، الارتشاف، ج٢، ص ٨٩٩-٩٠١.

(٤٣) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٣٥، الدناع، التطريز اللغويّ،

وأمّا العَلَم المنقول من اسم مفرد مذكّر لمؤنّث، فمثاله إطلاق اسم: "ناعس، وعاقد، وباسم، وعرين" على الإناث، وحكمه عند النحاة المنع من الصرف، وهو – فيما يظهر – معدول عن عَلَم مؤنث بتاء التأنيث حُذِفتْ تاؤه للتخفيف في مثل "ناعس"، و"عاقد"، و"باسم"، أو من الصيغ المشتركة بين المذكر والمؤنث كصيغة "فعيل" مثل: "عرين"، و"حبيب"، وهو ممنوع من الصرف في الإناث مصروف في الذكور.

وأمّا العَلَم المنقول عن اسم مثنى، مثل: "زيدان مثنى زيد، ومحمدين مثنى محمد، وحسنين مثنى حسن"، فللنحاة فيه المذاهب الآتية:

أ – حكاية حال اللفظ قبل النقل للعَلَميّة، فيرفع بالألف، وينصب ويجرّ بالياء، فنقول: "جاء زيدانِ، ورأيت زيدينِ، ومررت بزيدينِ"، وهو الأقيس والأجود عند سيبويه، والمبرّد، وابن السرّاج[٤٤]. وهذا الوجه يستدعي النظر في الموقع الإعرابيّ للعَلَم، وفي هذا مشقة على غير المتمكنين من العربيّة عدا احتمال الخطأ في لحْظ الموقع الإعرابيّ، وفيه إبهام بالتغيير، فإنْ حمل امرؤ وثيقتين: في الأولى جاء اسمه مرفوعاً، وفي الثانية مجروراً، فقد يكون هذا التبدّل الإعرابيّ مُلْبساً، وقد يوقع المرء في مُشْكلٍ هو في غنًى عنه، وتفضيل سيبويه وأتباعه له استجابة لنظرية العوامل، وغضّ نظر عن أنّ الأعلام عُرْف اجتماعيّ وليس نحويّاً.

ب – تثبيت العَلَم على شكلٍ واحدٍ بالألف والنون، وإعرابه إعراب الممنوع من الصرف للعلَميّة وزيادة الألف والنون[٤٥]، وهذا المذهب قد يصحّ في نحو: "زيدان"، ولكنه يستلزم التغيير في نحو: "محمدين"، و"حسنين" فلا يصحّ بدونه.

ج – أجاز السيرافيّ حكاية اللفظ كما هو، وزعم أنّ ذلك من صحيح لسان العرب[٤٦].

والذي أميل إليه أن يبقى العَلَم على حاله، فإنْ كان مختوماً بالألف والنون منع من الصرف حملاً على نظيره المزيد بألف ونون. وإن كان مختوماً بالياء والنون حُكي كما هو.

وأمّا العَلَم المنقول عن جمع مذكّر سالم، فيجوز أن يسمّى به المذكّر، مثل: "عابدين، وزيدون، وحمدون، وعارفين"، وغيره، أو المؤنّث، مثل: "صابرين" وقديماً شاع في الأندلس هذا النمط من الأعلام نحو: "عبدون، ووهبون، وخلدون، وصمدون"، ونحوه*، وللنحاة في تسمية العَلَم المفرد باسم منقول عن جمع المذكر السالم المذاهب التالية:

أ – حكاية أصله في الإعراب، فيرفع بالواو، وينصب ويجرّ بالياء، وهذا المذهب مُضَعَّفٌ كما مرّ في العلم المنقول عن اسم مثّنى، ولا سيّما أنّه مَبنيّ على القياس على التوهّم، إذ قاسه سيبويه على قول العرب: "هذه قِنّسرون" و"هذه فلسْطون"[٤٧]، وكلمة "قِنسرين وفلسطين" أعجميّة مفردة في أصل الوضع، فلا يُقاس عليها كلامٌ عربيّ فصيح.

ب – نقل الإعرابِ إلى النون مع قلب الواو – إن وجدت – ياءً، فنقول: "جاء زيدينٌ، ورأيت زيديناً، ومررت بزيدينٍ، وهو قياس نظير قاسه الخليل بن أحمد، إذ

منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٧م، ص ١٠٨.

(٤٤) انظر، سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٣٢. والمبرّد، المقتضب، ج٤، ص ٣٦. وابن السرّاج، الأصول في النّحـــو، ج٢، ص ١٠٦.

(٤٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، ج٣، ص ٦٤.

(٤٦) أبو حيّان، الارتشاف، ج٢، ص ٨٩٨.

* ذهب الدكتورصلاح جرّار إلى أنّ ظاهرة الأسماء الأندلسيّة المختومة بالواو والنون نتيجة لتلاقي الثقافتين العربيّة والإسبانيّة. وهو مذهب يعتمد المنهج التاريخيّ في البحث، لكنّ جمهور النحاة كانوا يأخذون بشكل الكلمة لا بأصلها التاريخيّ غالباً، ولهذا حملوا هذه الظاهرة على جمع المذكّر السالم. انظر، جرّار، الأسماء الأندلسيّة المختومة بالواو والنون، مجلة دراسات، الجامعة الأردنيّة، مج ٢٢، ع ٦، ١٩٩٥م، ص ٢٦٦١–٢٦٨٠.

(٤٧) انظر، سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٣٢.

قاس "زيدون" على "سنين"، وعلى قول بعض العرب: "فلسطينٌ" بالتنوين[٤٨]، وفيه إبهام تغيير كما مرّ في المثنّى.

ج - تثبيت الجمع على حالة الرفع، ومنعُه من الصرف للعلَميّة وشبه العُجمة، فنقول: "جاء زيدونُ"، و"رأيت زيدونَ"، و"مررت بزيدونَ" قياساً على ما حُكي عن العرب من قولهم: "هذا ياسمونُ البرّ، و"رأيت ياسمونَ البرّ"، و"مررت بياسمون البرّ"، وهو شاذّ لا يُقاس عليه[٤٩]، وإن قُبِل على ضعفه فهو مختصّ بالعلم المختوم بالواو والنون فقط.

د - حكاية اللفظ على حاله، وإعرابه على الحكاية[٥٠]. ولعل هذا هو الراجح؛ لأنّه لا يستلزم تغييراً، ولا يتعارضُ مع العَلَم الذي يتجاوز سبعة أحرف، نحو رجل اسمه "مُستقبلون"؛ لأنّ العَلَم إذا جاوز سبعة أحرف يُحكى إعرابه كما كان قبل التسمية به[٥١].

أمّا تسمية العَلَم المؤنث المفرد باسمٍ منقول عن جمع مذكّر سالم، نحو: "صابرين"* فهو على حاله بالواو أو الياء، ويمنع من الصرف للعلميّة والتأنيث.

وأمّا تسمية العَلَم المفرد باسمٍ منقول عن جمعٍ مَزيد بألف وتاء، فمثاله: "فَتَكات"، و"جَمَلات"، و"بَرَكات" و"حَسَنات"، وغيرها. ومذهب البصريّين أنّه ينوّن مطلقاً، ويُحْكى إعرابُه الأوّلُ إذا سُمِّي به مذكّر، فنقول: "جاء بركاتٌ"، و"مررت ببركاتٍ"، و"رأيت بركاتٍ" باعتبار التنوين للمقابلة لا للتمكين[٥٢] وأجازوا ترك التنوين مطلقاً من غير منعه من الصرف بإثبات الكسرة جرّاً ونصبا، فنقول: "مررت ببركاتِ"، و"رأيت بركاتِ". أمّا الكوفيون فأجازوا أن يعرب إعراب ما لا ينصرف كـ "طلحة"[٥٣].

وإذا سُمِّي بهذه الأعلام مؤنّث فسيبويه يصرفه[٥٤]، في حين يجيز ابنُ عصفور (ت٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م) المنع من الصرف[٥٥].

ولعل الراجح أنّ تسمية المذكّر باسم منقول عن جمع مزيد بألف وتاء لا تمنعه التنوين، بل تمنعه الفتحة، لأنّ هذا الاسم في أصل نقله يُنصب بالكسرة عوضاً عن الفتحة، ويُؤدي التنوين وظيفة الدلالة على المذكّر لأنّ هذا الجمع ليس خالصاً للمؤنّث وحدَه، وإذا سُمِّي به مؤنّث يُمنع من التنوين فقط، فينصب ويجرّ بالكسرة حماية لأصل النقل، ويكون المنع من التنوين دلالة على التأنيث، فنقول: "جاءت بركاتُ، ورأيتُ بركاتِ، ومررت ببركاتِ"، وأمّا المنع من الصرْف فيسلب هذا الجمع أهم خصائصه الدالة عليه، وهي الكسرة.

وأمّا العَلَم المنقول عن جمع تكسير فإنّ النحاة لا يُشيرون إليه غالباً؛ لأنّ جمع التكسير مُتمكن من الإعراب ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع، ولكن ثبت عندنا تسمية عَلَم مذكّر مفردٍ بـ "سُعُود"، و"زُيُود"، و"آساد"، كما ثبت تسمية علم مفرد مؤنّث بـ "نُجُود"، و"عُهُود"، ومُتُون"، ونحوها، وهذه الأعلام إنْ كانت للمذكّر فهي مصروفة باستثناء صيغة منتهى الجموع، وإنْ كانت للمؤنث فهي ممنوعة من الصرف للعلَميّة والتأنيث.

وأمّا العَلَم المنقول عن مصدر، فقد شاع في أيامنا، مثل: "تيسير، وعصام، ومجْد، ونور، ووعْد، ودعْد، ونِضال، وجِهاد، وكفاح، وإحسان"، ومن القديم: "زيد وقيس". والمصدر في أصله بنية اسميّة تُعامَلُ مُعاملة المذكّر؛ لأنّ الأصل التذكير، وإن لم تكن مذكّرة بالمفهوم الضيّق لمصطلح التذكير باستثناء المختوم منه بالتاء، ولهذا

---

(٤٨) انظر، سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٣٢. وابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، ج٣، ص ٦٤.

(٤٩) أبو حيّان، الارتشاف، ج٢، ص ٨٩٨.

(٥٠) ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، ج٣، ص ٦٥.

(٥١) أبو حيان، الارتشاف، ج٢، ص ٨٩٨.

* يلفظ كثير من الناس "صابرين" بتسكين الباء تخلّصاً من المقطع الثاني، وتحويلاً للمقطع الأوّل إلى مقطع طويل مُغْلق على سبيل الاقتصاد في الجهد الصوتيّ.

(٥٢) انظر، سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٣٣. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ، ج١، ص ٢٤٦.

(٥٣) أبو حيّان، الارتشاف، ج٢، ص ٨٩٨.

(٥٤) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٣٣.

(٥٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، ج٣، ص ٦٥.

فالمصدر يبدو مُحايداً لفصيلتي التذكير والتأنيث، وهذه المحايدة هي التي تفسِّر لنا شيوعَ النقل منه للعَلَم المذكّر والمؤنّث، وحُكم هذهِ الأعلام متروكٌ لقصْد المتكلم، ومُلابسات السياق، لأنّ "قَصْد المتكلم هو الحَكَمُ في صرْف العَلَم ومنعه من الصرْف كلّما كان مُحتملاً للتذكير والتأنيث"[٥٦] فنقول: "جاء مَجْدٌ" للمذكّر، و"جاءت مَجْدُ" للمؤنّث مع ملاحظة أنّ النقل عن مصدر مشترك يوقف حرية قاعدة أنّ العَلَم الثلاثيّ الساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف؛ لأنّ التنوين في هذه الحالة يؤدي وظيفة التفرقة بين المذكّر والمؤنّث، فإذا قلنا: رأيت مَجْداً، فـ "مجْد" مذكّر، وإذا قلنا: "رأيتُ مَجْدَ"، فـ "مجْد" مؤنّث.

وثمة ملحظ إملائيّ في التسمية بالمصدر إذا كان في أصله مبدوءاً بهمزة وصل، فأجاز خالد الأزهريّ أن تبقى الهمزة على وصلها بعد التسمية، لأنّ المنقول لم يبعد عن أصله[٥٧] ومنع الأستاذ عباس حسن ذلك فقال: "إذا كان العلم منقولاً من لفظ مبدوء بهمزة وصل فإنّ همزته بعد النقل تصير همزة قطع، نحو: "إنشراح" علم امرأة"[٥٨] ولعلّه الصواب لأنّ المصدر غير الاسم العلم.

تحوّل الفعل الماضي الفارغ

ليس مصطلح "الفارغ" هنا استعارة من النحو التحويليّ في علم اللغة الحديث، عندما كان تشومسكي Chomsky يشير في تحليله لبعض المباني التركيبيّة إلى أنّ بعض عناصرها له مقولة فارغة Empty Category لا تقدّر في ذلك التركيب مع أنّها تقدّر في غيره، بل مصطلح "الفارغ" على المعنى نفسه من مُصطلحات ابن السرّاج (ت ٣١٦ هـ/ ٩٢٨م) إذ عَنْوَنَ قائلاً: "التسمية بالفعل الفارغ من الفاعل والمفعول: إن سميت رجلاً بـ "ضَرَبَ"، أو ضُرِبَ"[٥٩]، فكلمة "ضَرَبَ" أو "ضُرِب" عندما تتحول إلى عَلَم لا يبقى من فعليّتها إلاّ الصورة، أمّا مُلحقات الفعليّة من فاعل ظاهر أو مقدّر، ومفعول منفصل أو متصل فلا يعود لها أثرٌ أو وجود.

وضابط نقل الفعل الماضي الفارغ إلى العلَميّة مبدأ النظير الصرفيّ، فإذا كان للفعل مِثال في الأسماء يلتقي معه في الميزان الصرفيّ فهو مُعْرب مصروف، فنقول في رجل اسمه "ضَرَبَ": "جاء ضَرَبٌ، ورأيتُ ضَرَباً، ومررت بضَرَبٍ" لأنّه على زِنة "حَسَن"، قال المبرِّد (٢٨٦هـ/ ٨٩٨م): "اعلمْ أنّك إذا سمّيت رجلاً بشيء من الفعل ليست في أوّله زيادة، وله مثال في الأسماء فهو مصروف"[٦٠].

والماضي إمّا أن يكون مجرّداً أو مزيداً، وإما أن يكون مبنيّا للمعلوم أو للمجهول. أمّا المجرّد المبنيّ للمعلوم، فحكمه هوَ الذي سبق قبلُ. وأمّا المزيد المبنيّ للمعلوم، فينظر في وزنه، فإذا كان مشتركاً بين الفعل والاسم صُرِف، كتسمية رجل بـ "ضارَب" وهو قول أبي عمرو والخليل ويونس[٦١]. أمّا إذا كان الوزن خاصّا بالفعل، نحو: "أبان، وشمَّر، وبَقَّم، واستنسر"، وغيرها فيمنع من الصرف للعلَميّة ووزن الفعل تذكيراً، وزيادة التأنيث تأنيثاً[٦٢].

وأمّا المبنيّ للمجهول المجرّد، فإذا كان ساكن العين صُرِف، نحو: "رُدَّ، وشُدَّ، وقِيل، وبِيع" لأنّه نظير "حُبّ، ودرّ، وفِيل وديك"[٦٣] وإذا كان الفعل متحرّكَ العين مُنِع من الصرف للعلَميّة ووزن الفعل، قال المبرِّد: "فإذا سمّيت بفعل لم تسمِّ فاعله لم تصرفه؛ لأنّه على مثال ليست عليه الأسماء، وذلك نحو "ضُرِب"[٦٤]، وكان سيبويه يقول: "وليس لك أن تغيّر البناء في مثل "ضُرِب"، و"ضُورِب"،

(٥٦) الصيداويّ، الكفاف، كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربيّة، ط١، ج١، ص ٣٤.
(٥٧) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص ٣٣٥.
(٥٨) عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص ٣٠٦.
(٥٩) ابن السرّاج، الأصول، ج٢، ص ١٠٩.
(٦٠) المبرّد، المقتضب، ج٣، ص ٣١٤.
(٦١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٠٦.
(٦٢) انظر، ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١، ص ٦٠-٦١. وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج١، ص ١٠٢.
(٦٣) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١، ص ٦٠.
(٦٤) المبرّد، المقتضب، ج٣، ص ٣١٤.

وتقول: إنّ مثل هذا ليس في الأسماء، لأنّك قد تسمّي بما ليس في الأسماء إلاّ أنّك استثقلت فيها التنوين"[٦٥].

تحوّل الفعل المضارع الفارغ

لا ينفكّ الفعل المضارع من لاصقة في أوّله تدلّ على مضارعيّته، أحرفها كلمة "نأتي" زائدة على الجذر، وهذه اللاصقة ذات أهمية كبيرة في بحث النحاة أحكام العلم المنقول عن الفعل المضارع؛ لأنّ التسمية بالفعل المضارع حاصلة منذ زمن الاحتجاج، كما في: "يشكُر، وتغلِب، ويَعْلى، ويزِيد، ويعِيش، وتعزّ، وتبِيع"، وغيرها، حتى إنّ ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، وصفه بأنّه "كثير"[٦٦]. ولا خلاف في أنّ العَلَم الذي يثبت نقلُه عن الفعل المضارع يُمْنَعُ من الصرف؛ لوزن الفعل، والذي ثبت نقلُه أنّ التسمية على وزن "أَفْعَل" نحو: "أفكل، وأزمل، وأيدع، وأربع"، ووزن "يَفْعل" نحو: "يرمع، ويعمل، ويعيش" تُمْنع من الصرْف معرفة عَلَماً، قال سيبويه: "واعلمْ أنّ هذه الياء والألف لا نقع منهما في أوّل الاسم على أربعة أحرف إلاّ وهما زائدتان"[٦٧].

أمّا العلم المبدوء بالنون والتاء، نحو: "تهشل وتولَب" فقد صرفه سيبويه وأعربه، فقال: "إنّه مصروف حتّى يجيء أمرٌ يبيّنه؛ لأنّ حال التاء والنون في الزيادة ليس كحال الألف والياء"[٦٨]، والذي يظهر أنّ كلّ علم رباعيّ بدأ بأحد أحرف المضارعة ممنوعٌ من الصرف قياساً، لأنّ حذف حرف المضارعة منه يجعله ماضيا، وهذا دليل الزيادة الأوّل، فإذا كان الماضي غير مستعمل إلاّ والحروف الأربعة فيه، فلا مانع من أنْ يكون من أصل ثلاثيّ مُهمل غير مستعمل في المعجمات، ثمّ إنّ النظر فيما أوله نون أو تاء أمر غير تعليميّ[٦٩]، فليكن الأصل المنع من الصرف طرداً لقاعدة وزْن الفعل، وعملاً برأي ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ/٨٨٩م) الذي ذهب إلى أنّ العَلَم المضارع المنقول إلى العلَميّة يمنع من الصرف[٧٠]، وقد ارتضى رأيه الأستاذ عبّاس حسن[٧١]، وما قيل عن صرف "تهشل" ونحوها فهو من توهّم أصالة النون[٧٢].

وقد يكون الفعلُ المضارع المنقول إلى العَلَميّة معتلَّ الآخر، مثل: "يدعو، ويرجو، ويسقي، ويهدي، ويرضي"، فيمنعه النحاة من الصرف، ثمّ يتجاوزون المنع من الصرْف إلى إلحاق هذه الأفعال بالاسم المنقوص أو المقصور، فما كان آخره ياء أُلحِق بالاسم المنقوص، نحو: "يسقي"، تقول: "جاء يسقٍ، ورأيت يسقيَ، ومررت بيسقٍ"، وما كان آخره واواً تُقلب ياء، فتلحق الكلمة بالاسم المنقوص، فنقول: "رأيت يدعوَ، ومررت بيدعٍ، وجاءَ يدع". وما كان آخره ألفاً يلحق بالاسم المقصور، ويأخذ حكمه، فنقول: "جاء يرضى، ومررت بيرضى، ورأيت يرضى" تقدّر في حالة الجرّ الفتحة بدل الكسرة للمنع من الصرفِ والتعذّر[٧٣].

إنّ قول النحاة قياسٌ وجيه، لكنّه غير عمليّ، فهناك كثير من الأسماء المنقوصة المستعملة أعلاماً، لا تُحذف منها الياء في الجرّ والرفع مثل: "غازي، وهادي، وشادي، وبادي"، وغيرها ممّا شاع في عصرنا، فإذا كنّا لا نحذف من هذه الأسماء المتمكنة في الاسميّة شيئا أخذاً بإجازة النحاة عدم حذف ياء الاسم المنقوص، فالأَوْلَى ألاّ نحذفَ من الأفعال الجارية على قاعدتها شيئاً.

وأمّا نحو "يدعو ويرجو" فإنّ ابن جنّيّ اقترح له حلاًّ، وهو نيّة إبقاء ضمير الفاعل فيه، وبهذا يصبح جملة، وحُكم الجمل الحكاية، قال: "ولو سمّيت به - أي يغزو - وفيه ضمير الفاعل لقلت: "جاءني يغزوْ، ورأيت يغزوْ، ومررت

(٦٥) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ١٩٨-١٩٩.
(٦٦) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١، ص ٣٠.
(٦٧) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ١٩٤.
(٦٨) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٩٦-١٩٧.
(٦٩) انظر: الكيشيّ، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ٤١٠.
(٧٠) انظر، ابن قتيبة، أدب الكاتب، ط٤، ص ٢٢٤.
(٧١) عباس حسن، النحو الوافي، ج٤، ص ٢٤٩.
(٧٢) الرضيّ الاستراباذيّ، شرح الرضيّ على الكافيـــة، ج٣، ص ١٦٢.
(٧٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣ ص ٣١٦.

بيغزو"، فلا تغيره على وجهٍ؛ لأنّه إذا كان فيه ضمير، فهو والضمير جملة"[٧٤]. والظاهر أنّ التسمية من غير ظهور الضمير أو الاسم إفراغٌ للفعل منهما، وقد عقّب الأستاذ عبّاس حسن على هذه الأحكام بقوله: "إنّ فيه فوق التخيّل البعيد ما يستدعي التوقّف، بل الإهمال؛ إذ يؤدي الأخذ به اليوم إلى تغيير صورة العلَم تغييراً يُوقِع في اللبس والإبهام واضطراب المعاملات"[٧٥]، فالأَولى الاكتفاءُ بالمنع من الصرف.

ومن افتراض تحوّل المضارع إلى علَمٍ حديثُ النحاة عن تسمية شخص بفعل مضارع مجزوم أو منصوب، وهو حديث بعيدٌ في التنبؤ، حاصلُه أنّ ذِكْرَ العامل – حرف النصب أو الجزم – يجعل الاسمَ محكيّا، وعدمَ ذكره يمنعه من الصرف بشرط عودة ما حذف منه بسبب الجزم نحو التسمية بالفعل المجزوم "لتقمْ" من غير الجازم، تقول: "جاء قُومٌ"، تُرْجِعُ الواو[٧٦].

تحوّل فعل الأمر الفارغ

يطرأ على انتقال فعل الأمر الفارغ إلى العلَميّة أمران:

أولهما: قطع همزته الأولى بعد أنْ كانت وَصْلاً – إنْ وجدت – كرجل سمّيته "إصمت"، وشبيه به قول الراعي النميريّ[٧٧]:

أشلَـــى سلـــوقيّة باتتْ وباتَ بهـــا
بوحشِ إصمتَ في أصلابِهـــا أودُ

قال سيبويه: "إذا سمّيت رجلاً بـــ "إضرب"، أو "أقتلْ"، أو "إذهب"، لم تصرفه، وقطعت الألفات حتّى يصير بمنزلة الأسماء، لأنّك قد غيّرتها عن تلك الحال، ألا ترى أنّك ترفعها وتنصبها؟ وتقطع الألفات؛ لأنّ الأسماء لا تكون بألف الوصل، ولا يُحتجّ بـــ "اسم" ولا "ابن" لقلة هذا مع كثرة الأسماء"[٧٨].

وثانيهما: منعه من الصرف للعلَميّة ووزن الفعل، إلاّ أن يكون أَمْرَ المفاعلة، قال الخضريّ: "وأمّا أَمْرُ المفاعلة كضارِبْ بكسر الراء، فالاسم أولى به لكثرته"[٧٩]، نحو: "زارِعْ، وحازِمْ" بمعنى: "ازرعْ، واحزمْ" لاحتمال أن تكون هذه الأعلام منقولة عن اسم الفاعل لا فعل الأمر، فلمّا كان أمر المفاعلة مُحتمِلاً النقلَ عن اسم الفاعل، غُلِّب الاسم على الفعل عملاً بالاستصحاب.

وإذا كان فعل الأمرِ الفارغِ مُعتلاّ بالحذفِ عُومِل مُعاملة التسمية بالفعل المضارع المجزوم، فأعيد المحذوف لتستقيم الموازاة بالاسم، وهذا تغيير، وما كان فيه تغيير عند النقل للتسميه به فالحكاية أَولى به.

تحوّل الجملة

بحث النحاة حُكم العَلَم المنقول عن جملة ظهر فيها المسند والمسند إليه، لوجود أمثلة له في عصر الاحتجاج، مثل: "تأبّط شرّاً، وبرق نحره، وذرى حبّا، وشاب قرناها"، وغيره، وقد اتفقوا على أنّه يُحكى على لفظه؛ لأنّ بعضه قد عمل في بعض[٨٠]، فنقول: "تأبّط شرّا شاعر جاهليّ، وظننتُ تأبّط شرّا أسطورة، وسمعت عن تأبّط شرّاً«.

وتشيع في بعض الدول العربيّة، أعلامٌ منقولة عن جملة فعليّة، مثل: "فتح الله، وجاد الله، وجاد المولى"، فأصلها الفصيح الفعل والفاعل، وإنْ كان العوام لا يضبطون فيها الفعل والفاعل ضبطا صحيحاً، جريا على عادة التخفيف فيما أُمِنَ فيه اللبسُ.

---

(٧٤) ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف، ص ٣٧٩.
(٧٥) عباس حسن، النحو الوافي، ج٤، ص٢١١، في الحاشية.
(٧٦) انظر، سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٣١٩. والمبرّد، المقتضب، ج١، ص ٣٥. والرضيّ الاستراباذيّ، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص ١٦٦.
(٧٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١ ص ٢٩-٣٠.
(٧٨) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١٩٨. وانظر، الصيمريّ، التبصرة والتذكرة، ج ٢ ص ٥٤٢.
(٧٩) الخضريّ، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص ١٦٣.
(٨٠) انظر، سيبويه، الكتاب، ج٣ ص ٣٢٦. والمبرّد، المقتضب، ج٤، ص ٩-١٠.

ولفاعل الفعل شكلان: أولهما أن يكون اسماً ظاهراً، مثل: "جاد الحق" فيحكى على لفظه. وثانيهما: أن يكون ضميراً متّصلاً ظاهراً، أو مستتراً منويّا. أمّا الظاهر، فنحو أنْ يسمّى شخص بـ "آمنوا"، أو "آمَنا"، والنحاة يختلفون في حكمه، فالجمهور على الإلحاق بالموازي من الأسماء، فضمير الجماعة يُلحق الكلمة بجمع المذكّر السالم، وضمير التثنية يلحقها بالمثنى، فترجع النون، وتصبح "آمنوا" "آمنون"، و"آمنا" "آمَنان". ثمّ اختلف جمهور النحاة في حركة النون: هل تحمل علامة الإعراب أم لا؟ وهل يجوز اختلاف ما قبلها حسب حُكم جمع المذكّر والمثنى أم لا؟ لكنهم اتفقوا على منعها من الصرف(٨١).

وسبب إلحاق الفعل بما يوازيه من الجمع والمثنى أنّهم عدّوا الضمير علامة للجمع أو التثنية، وليس ضميراً، قال سيبويه: "وإنّما فعلت هذا بهذا حين لم يكن علامة للإضمار، وكان علامة للجمع"(٨٢). وهذا التوجيه من سيبويه ومن تبعه فيه كَسْرٌ لأصل قد أصّله سيبويه بقوله: "فإنْ غيّره عن حاله فَقَدْ تَرَكَ قولَ الناس، وقالَ ما لا يقوله أحدٌ"(٨٣)، لأنّ الناس لا تستطيع تمثّل هذه الأحكام بدقة، والضمائر لا موجب للقول بأنّها علامات تثنية أو جمع؛ لأنّها مع الفعل جملة، لهذا كان المبرّد حَصيفاً عندما أجاز الحكاية، فقال: "وإنْ سمّيته "ضَرَبَا" والألف ضمير الفاعلين، أو "ضربوا" على هذا الشرط حكيته، وإنْ سمّيته "ضَرَبَا" أو "ضربوا" من قولك: "ضربوا إخوتُك زيداً"، أو "ضَرَبَا أخَواك زيداً" فكانت الألف والواو علامة لا ضميراً، قلت: "هذا ضَرَبَانِ قد جاء"، و"هذا ضَرَبُونَ قد جاء" لأنّ النون في الاثنين والجمع من الأفعال كالضمة في الواحد"(٨٤). وهذا يعني الإلحاق بالموازي من جمع المذكر والمثنى قياس على لغة "أكلوني البراغيث"، وهذا القياس غير دقيق لأنّ القياس على الشاذّ شاذ، لا يُلْجأ إليه إلاّ لضرورة، ولا ضرورة هنا، فالحُكم هو الحكـاية.

وأمّا العَلَم الجملة الفعليّة المنقول عن فعل فيه ضمير مستتر، فهو مع ضميره المستتر جملة، فيُحكى(٨٥)، وكان عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ/ ٧٦٦م) يعده عَلَماً على وزن الفعل، فيمنعه من الصرف، ولا يعتدّ بالضمير المستتر(٨٦). وقوله الصواب؛ لأنّ تقدير ضمير مستتر في الأعلام المنقولة عن فِعل يمكن أنْ يكسر قاعدة العلم الممنوع من الصرف لوزن الفعل، فيقال في كل عَلَمٍ من نحو: "يزيدُ، وشمَّر، وتغلب، وتميس" إنه على الحكاية لا المنع من الصرف بحجة تقدير ضمير مستتر، وفي هذا خروج عن مقتضى صناعة النحو في أنّ الأصل عدم التقدير إلاّ لضرورة مُلجئة، ولا ضرورة في هذه الأعلام.

أمّا العلم المنقول عن جملة اسميّة، فقد جاء بحثه مكثّفا دالاً على دقّة النحاة في بحث افتراض ما لم يقع، قال أبو حيان الأندلسي: "ولو سمّيت: "زيدٌ قائمٌ" حكيت، ولم توجد التسمية بمثل هذا في كلامهم، وإنّما جوّزوا التسمية بالجملة الاسميّة بالقياس على الجملة الفعليّة"(٨٧)؛ لأنّ "عدم استعمال العرب له لا يقتضي عدم ذكره وإهمال حكمه"(٨٨). وقد ذكر الأستاذ عباس حسن أنّ من أسماء الرجال في أيامنا "عليٌّ أسدٌ" و"ما شاء الله"، و"الخير نازل"، وغيره، وهي منقولة عن جملة اسميّة، فتُحكى(٨٩)، ومثلها رجل اسمه: "الإسلامُ نورٌ"، أو "العادل زيدٌ"، أو "آية الله خالد"، وغيره، ويبدو أن بعض الأعلام المركبة منقول عن جملة اسمية

(٨١) انظر، سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٠٩-٢١٠. والزجّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٣٠. وأبا حيان، الارتشاف، ج ٢، ص ٨٩٦.

(٨٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

(٨٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٢٧.

(٨٤) المبرّد، المقتضب، ج٤، ص ٣٤ - ٣٥. وانظر: الرضيّ الاستراباذيّ، شرح الرضيّ على الكافية، ج ٣، ص ٢٧٦.

(٨٥) ابن جنيّ، المنصف، ص ٣٧٩.

(٨٦) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٢٠٧.

(٨٧) أبو حيّان، الارتشاف، ج ٢، ص ٨٩٣.

(٨٨) الحمصيّ، حاشية يس على شرح التصريح، ج ١، ص ١١٦.

(٨٩) عباس حسن، النحو الوافي، ج ١، ص ٣٠٥ - ٣٠٩.

مثل: "محمد خير" و"محمد علي" فأصلها مبتدأ وخبر اتحدا لتكوين الاسم العلم الأول، ويُدَلُّ عليه في الكلام بالتخفف من الإعراب الدقيق في آخر الجزء الأول غالباً.

الخاتمـــــة

انطلق نحاة العربيّة في بحثهم أشكال التسمية الحاصلة والمحتَمَلة من دَرْسهم مواقعَ الاسم في الجملة العربيّة، فكلّ ما يقع موقع الاسم يأخذ حكمَه حقيقة أو تقديراً بغضّ النظر عن أصل نقله، وهذا البحث في مواقع الاسم هو الذي هداهم إلى توليدِ أشكالٍ اسميّة للعَلَم لم تكن مُستعملة آنذاك، مثل التسمية بالحرف أو الجملة الاسميّة، لاستباقِ حُكم نحويّ لها، ولافتراضِ ما يمكن أن يطرأ على الظاهرة اللغويّة العربيّة من تحوُّل أو تغيير استجابة لمتطلبات الزمن الحضاريّة والثقافيّة والاجتماعيّة والسياسية وغيرها؛ إذ وجدوا أثناء تقعيدهم العربيّة سلوكاً لغويّاً صحيحاً في الاستعمال، لكنه خارج عن مُقتضى النظر النحويّ المحض، تمثّل في ظاهرة الممنوع من الصرف، والحكاية، والوقف، فالأصل العامّ الصرفُ، وعدم الحكاية، والتمكين من الإعراب بتحقيقه، فكانوا في تقعيد هذا السلوك وَصفيّين، ولكنّهم في بحث الممكن المحتمل كانوا مِعياريّين، يتخذون من القياس أداة منهجيّة في البحث والتحليل وتوقّع الحُكم، فقاسوا على النظير من الأسماء أو الموازي قياسَ تحقُّق أو توهّم، فتعددت آراؤهم؛ لأنّها معتمدة على التوليد والقياس لا الوصف، وعند تحقُّق بعض الاستعمالات في التسمية تبيّن أنّ بعض آرائهم صحيحٌ مُناسب للأخذ به، ولا سيّما في الإلحاق بالممنوع من الصرف أو الحكاية، كما تبيّن أنّ بحث النحاة لاحتمالات أشكال العَلَم لم يكن ترفاً نحويّاً، بل كان ضرورة منهجيّة علميّة تتّفق مع نظريّة التوقّع في منهج البحث العلميّ الحديث في عِلْم اللغة، وتدلّ على المستوى المتميّز الذي حقّقه البحث النحويّ في العربيّة، ولا سيّما أنّ أوسع تحليل لاحتمالات الممكن من أشكال العَلَم كان في كتاب سيبويه، الكتابِ النحوي الأوّل مكانة وقِدماً.

والحمد لله أوّلاً وآخراً.

المصادر والمراجع

ابن أبي الربيع، عبد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، ١٩٨٦، دار القرب الإسلامي، حرا، بيروت، ص ٢٤٦.

أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان، ١٩٩٨، ط١، مكتبة الخانجي، ج٢، القاهرة، ص ٨٩١.

ابن جني، عثمان، المنصف لكتاب التصريف، تحقيق محمد عبد القادر، ١٩٩٩، بيروت، ص ٦٤٩.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، بإشراف أميل بديع، ١٩٩٨، ط١،ج٢، بيروت، ص ٣٥٣.

ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ١٩٩٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ج٢، ص ١٠٤.

ابن فلاح اليمني، منصور، المغني في النحو، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن، ١٩٩٩، ج١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص ٣١٥.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين، ١٩٦٣، ط٤، مطبعة السعادة، مصر، ص٢٢٤.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد وزميله، ٢٠٠٠م، ج ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢١٣.

ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله، شرح شذور الذهب، تحقيق بركات يوسف، ١٩٩٨، ط٢، دار الفكر، بيروت، ص ٣٤.

ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ١٩٨٨، ط٢، دار الأوزاعي، بيروت، ص ٥٠٣.

ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، ج١، عالم الكتب، بيروت، ص ٣٠.

الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص ٣٣٥.

بنفنيست، اميل، مسائل في الألسنية العامة، ضمن كتاب، اللغة، ترجمة محمد سبيلا وزميله، ١٩٩٤، دار توبقال، الدار البيضاء، ص ٣٩.

حلمي خليل، ١٩٩٥، الكلمة، دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ١٠٠.

الحمصي، يس، حاشية يس على شرح التصريح، ج ١، ص ١١٦.

الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط يوسف الشيخ، ١٩٩٥، ج٢ دار الفكر، بيروت، ١٦٣.

الدناع، محمد خليفة، ١٩٩٧، التطوير اللغوي، جامعة قاريونس، ص ١٠٨.

الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن، ١٩٧٨، جامعة بنغازي، ج٣، ص ٢٦٨.

الزجاج، إبراهيم بن السري، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى قراعة، ١٩٤٤، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ٢٩.

سيبويه، عمرو بن عثمان، كتابه، تحقيق عبد السلام هارون، ١٩٩٢، ج٣، دار الجيل، بيروت، ص ١٩٨، وصفحات متفرقة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال مكرم، ١٩٨٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج٣، ص ٨.

الشايب، فوزي، ١٩٩٩، محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، عمان، ص ٤٥٤.

الشنتريني، محمد بن عبد الملك، تنبيه الألباب على فضائل الأعراب، تحقيق عبد الفتاح الحموز، ١٩٩٥، دار عمار، عمان، ص ٢٣.

الشلوبين، عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي العتيبي، ١٩٩٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج٢، ص ٦٥١.

صالح، عبد الرحمن الحاج،١٩٩١، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ضمن ندوة، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ٣٨٣.

صلاح فضل، ١٩٨٧، نظرية البنائية في النقد الأدبي، بغداد، ص ٣١.

الصيداوي، يوسف، ١٩٩٨، الكفاف، ط١، ج١، درا الفكر، دمشق، ص ٣٤.

الصيمري، عبد الله، التبصرة والتذكرة، ج٢، تحقيق فتحي أحمد، ١٩٨٢، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص ٥٤٢.

عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص ٣٠٥.

العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ٢٠٠٠، الرياض، ص ٣٠٨.

العوتبي، سلمة بن مسلم، كتاب الإبانة في اللغة العربية، تحقيق عبد الكريم خليفة وزملائه، ١٩٩٩، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ج١، ص ١٤٣.

الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجا، د.ت، ج٣، دار السرور، بيروت، ص ١١٤.

الكيشي، محمد بن أحمد، الارشاد إلى علم الاعراب، تحقيق عبد الله علي ومحسن العميري، ١٩٨٩، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص ٤١٠.

المبرد، محمج بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، ج٤، عالم الكتب، بيروت، ص ١٣.

الملخ، حسن خميس، ١٩٩٥، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، عمان، ص ١٠٢.

مشروع موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب، ١٩٩١، منهج البحث في أسماء العرب، ط١، جامعة السلطان قابوس، ص ١٠١.

موور، تيرنيس وكريستين كارلنغ، فهم اللغة، نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي، ترجمة حامد الحجاج وسلمان الواسطي، ١٩٩٨، بغداد، ص ١٠.

ممدوح عبد الرحمن، ١٩٩٩، من أصول التحويل في نحو العربية، الإسكندرية، ص ٢٢، ممدوح عبد الرحمن، ١٩٩٩، لسان عربي ونظام نحوي، الإسكندرية، ص ٨٥.

نحلة، محمود، ١٩٩٩، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، زهراء الشرق، القاهرة، ص ١٧٧.

الوراق، محمد عبد الله، العلل في النحو، تحقيق مها المبارك، ١٩٩٨، دمشق، ص ١٠٢.

Between Actuality and Punctuality Strategies in Arabic Grammar "Naming" as a Pattern

H. Al-Malkh*

Abstract

It has become familiar in the present that some Arabs have been named by different proper nouns which are letters (initials), verbal and nominal sentences. Such is a recent phenomenon, nevertheless, it had been predicted by old Arab grammarians. Those grammarians' research of some probable Arabic proper noun forms was a prediction based on a scientific methodology of what turned out to be proper nouns used at present.

Grammarians have sought to account for the person's free choice of a name (proper noun) by means of the diptots and Hikayat (=literal quotation) rules, using natural and illusional analogue as a method for pre-constructing a grammatical rule for future probable noun-forms. Such prediction has now become a faced pre conciered on accounted for by old Arab Grammarians.

* Faculty of Arts, Al-alBait University, Al-Mafraq, Jordan. Received on 4/1/2001 and Accepted for Publication on 19/6/2001.